Center for Civil Society and Democracy

# من أجل مفاوضات سياسيّة ناجحة في جنيف

يترقّب السوريّون بقلق بالغ المحادثات السوريّة المزمع انعقادها في جنيف ٤ آملين منها الوصول إلى حلّ سياسيّ يوقف عجلة العنف، وينهي المآسي التي يعايشونها يوميّاً منذ ما يقارب ستّ سنوات.

إنّ دائرة العنف الآخذة بالاتّساع والتضخّم على حساب دماء السوريّين وممتلكاتهم ومستقبل أولادهم، تفرض على جميع الأطراف السورية تحمّل مسؤوليّاتها الوطنيّة و الأخلاقيّة لإيجاد حلّ سياسيّ شامل للوضع السوريّ ينهي معاناة السوريّين، كما يفرض على الأطراف الإقليميّة والدوليّة تحمّل المسؤوليّة الملقاة على عاتقها بأن تكون قوّة فاعلة باتّجاه السلام والانتقال السياسيّ على أساس قرارات الأمم المتّحدة ومجلس الأمن وخاصّة القرار ( 2254 )، كما يفرض على الأمم المتحدة أن تكون الكيان الضامن لتحقيق عملية السلام وضمان الانتقال السياسيّ.

وبناءً عليه ونتيجة للمتغيّرات الجديدة على الساحة السوريّة سياسيّاً وعسكريّاً، محلّيّاً وإقليميّاً ودوليّاً، ونتيجة لتعقّد المشهد وتعدّد أطراف الصراع، فإننا في مركز المجتمع المدنيّ والديموقراطيّة إذ نبدي مخاوفنا من أن تفضي المحادثات السوريّة-السوريّة إلى تسوية سياسيّة شكليّة، من شأنها تكريس تقاسم السلطة بدون أخذ مطالب واحتياجات السوريّين بعين الاعتبار والذي لا يفضي إلا إلى استمرار دائرة العنف، نؤكّد على جملة من المبادئ التوجيهيّة العامّة التي يجب أن تكون ضامنة و حاكمة للعمليّة التفاوضيّة ككلّ لتنجح مباحثات السلام في التأسيس لبناء مجتمع ديموقراطيّ تعدّدي في ظلّ استحالة وجود أطراف حياديّة ضامنة:

- ضمان أن تكون العمليّة السياسيّة شاملة ومتضمّنة بشكل أساسيّ للبعد الإنسانيّ المتمثّل (بوقف العنف وفكّ الحصار وإطلاق سراح المعتقلين، وكشف مصير المختفين قسريّاً، وعودة المهجَّرين إلى ديارهم)، والبعد السياسيّ المتمثّل في انتقال سياسيّ ديموقراطيّ حقيقيّ يضمن مشاركة جميع الأطراف ويؤسّس لمؤسّسات حكم حقيقيّة على مرتكزات الحوكمة وحقوق الإنسان.
- ضمان حقوق الإنسان: يجب أن تكون مواثيق حقوق الإنسان هي الأساس الذي ستُبنى عليه اتّفاقيّة الانتقال السياسيّ، ويجب أن تكون قضيّة حقوق الإنسان متضمّنة في كل مراحل العمليّة السياسيّة، ويتمّ التعبير عن ذلك صراحة من قِبَل كل الأطراف المشاركة في التفاوض، وبكل الوثائق التي ستصدر .
- ضمان حقوق المكوّنات: يجب أن تكون حقوق المكوّنات السوريّة وما تشتمله من الاعتراف بوجودها في الدستور، والحفاظ على إرثها وخصوصيّتها، وضمان ممارستها لحقوقها الثقافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة، حاضرة في جميع مراحل العمليّة السياسيّة، كما يجب أن يجري تضمينها في كل الأجسام الموجودة في التفاوض بما يضمن مشاركتهم الحقيقيّة والفاعلة في عمليّة الانتقال السياسيّ وفي مستقبل سوريا.
- ضمان حقوق النساء: عند الحديث عن حقوق النساء فإنه من الإجحاف اختصارها في نسبة تمثيلها، وإنما يجب أن تتضمّن العملية السياسيّة حقوق النساء بشكل واضح وصريح في جميع مراحل الانتقال السياسيّ بما يضمن إزالة الظلم عن كاهلها وإعطاءها الدور الذي يليق بها، كما يجب يكون التمثيل النسويّ والمشاركة الحقيقية والفاعلة بنسبة لاتقل عن 30% بكل جسم أو مرحلة من مراحل العمليّة السياسيّة، وهي مرتبطة بشكل وثيق بالديمقراطيّة وحقوق الإنسان، آخذين بعين الاعتبار أن نسبة النساء اليوم تشكّل أكثر من 65٪ من مجموع الشعب السوريّ.
- حرّية الرأي والتعبير وحقّ الوصول إلى المعلومات، وضمان حرّية تشكيل الأحزاب السياسيّة بدون قيود، وضمان استقلاليّة القضاء وفصل السلطات، يجب أن تكون نتيجة حتميّة لأيّة اتّفاقية سياسيّة.


www.ccsd.ngo
info@ccsd.ngo

- **محاربة الإرهاب**: نرى ضرورة الوصول إلى تعريف سوريّ للإرهاب تتّفق عليه جميع الأطراف السوريّة، ووضع معايير واضحة وشفّافة واعتمادها كأساس لتصنيف الجماعات في محادثات السلام ممّا يؤدي إلى إغلاق الباب على كل الأطراف في تحقيق مكاسبها الجيوسياسية على الأرض، ويجب تشميل كل الأطراف غير السوريّة المقاتلة في سورية من كل الأطراف ضمن هذا المفهوم. كما نؤكّد على ضرورة التفريق التمييز بين الأفراد والجهات عندما يتمّ استهداف الجهات الإرهابيّة، وكذلك الأمر التفريق بين الأفراد والقيادات عند الحديث عن المساءلة نظراً لتعقّد خارطة الصراع على الأرض.
- **العدالة الانتقاليّة**: لا سلام بدون عدالة، هو المبدأ الحاكم لأي عمليّة سلام دائمة؛ ونظراً لحجم الانتهاكات الواسع في الحالة السوريّة، نرى أن الدخول في مسار العدالة الانتقاليّة أساسٌ يجب أن تُبنى عليه عمليّة السلام، لما تتضمّنه من آليات من شأنها أن ترأب الصدع بين السوريّين أفراداً وجماعات، و خاصّة مبدأ المساءلة وجبر الضرر وبناء المؤسّسات .
- **دور المجتمع المدنيّ**: ضمان دور فاعل للمجتمع المدنيّ بأدوار تشاوريّة ومراقبة ومشاركة بالقضايا المختلفة بكلّ مراحل العمليّة السياسيّة، باعتباره الأكثر التصاقاً بهموم وحاجات ومطالب الناس، والأكثر تعبيراً عن مطالبهم، والأقدر على العمل بمرونة على الأرض، تحقيقاً لما يتطلّع إليه السوريّون.
- **اللاجئون والنازحون**: يجب أن تأخذ أيّ مباحثات للسلام قضيّة اللاجئين والنازحين بعين الاعتبار، ويجب أن يتمّ التأكيد على العمل لوضع خطط واضحة تسهّل عودتهم إلى ديارهم وتحسين ظروف حياتهم وضمان مشاركتهم بأيّ عملية انتقال سياسيّ.

**وأخيراً** نرى أن السعي الحثيث من قِبَل بعض الأطراف الدوليّة لتعويم ممثّلي الفصائل العسكرية على حساب الأطراف السياسيّة، من شأنه تفريغ قضيّة الثورة من محتواها السياسيّ وتصويرها مباحثات بين متمرّدين وحكومة شرعيّة هدفها تحقيق الأمن على حساب حقوق ومطالب السوريّين بالحريّة والعدالة والديموقراطيّة. إنّنا في مركز المجتمع المدنيّ والديموقراطيّة نؤكّد على أن أيّ عمليّة تفاوضيّة يجب أن تكون بقيادة سياسيّة حقيقيّة شاملة.

مركز المجتمع المدني والديمقراطية

2017/2/21


www.ccsd.ngo
info@ccsd.ngo